



تصريح اعلامي

صادر عن المكتب التنفيذي للمجلس الوطني

مع اطلالة كل يوم تتفاقم قضية اللاجئين الإرتريين في دول الجوار سوءاً في ظل عدم الإكتراث غير المسئول من النظام المستهتر بحياة شعبنا من جهة ، مع تباطوء المجتمع الدولي عبر هيئاته المعنية بهذه القضية الإنسانية الفادحة من جهة اخرى . وفي السياق فقد تصاعدت وضعية اللاجئين الإرتريين في جيبوتي حدة في غضون الفترة الماضية لتدخل في خانق ضيق يستدعي إستنفار كل الأطراف المعنية للنهوض بدورها وتحميلها المسئولية الكاملة فيما تتعرض اليه حياتهم الإنسانية . وانطلاقاً من مسئوليتنا الوطنية تجاه حياة كل مواطن من ابناء شعبنا ، فقد وقف المكتب التنفيذي عن كذب على الأوضاع المزرية والشائكة التي يمر بها اللاجئين الإرتريون في جيبوتي منذ وقت مبكر وسعى مع الأطراف المعنية لحللتها ، رغم كل العقبات الكأداء التي وقفت حائلاً دون حسمها نهائياً .

والمعلوم انه قد هرب الى جيبوتي نحو خمسمائة لاجئ ارتري بسبب اندلاع الصراع بين الدولتين أكثرهم من شبابنا المنخرطين في الخدمة الإجبارية غير محددة الأجل والذين دفعهم النظام الى اتون حروبه العبيثة وصراعاته في المنطقة ، وعبر متابعتنا فقد تقلص العدد في الوقت الحاضر الى مابين مائتين الى مائتين وخمسة وعشرين فرداً نسبة لتمكن بعضهم من الوصول الى ملاذات تويهم في دول مختلفة

ونشير بكل اسف الى ان هناك نحو تسعة عشر لاجئاً القي القبض عليهم من قبل السلطات الجيبوتية اثناء النزاع الذي دار بين ارتريا وجيبوتي ويواجهون مصيراً مبهماً ، ففي الوقت الذي تحاول فيه جيبوتي حسم وضعهم ومصيرهم عبر الاجراءت القانونية المتعارف عليها في اتفاقية جنيف الخاصة باسرى الحرب ، تمنع نظام الهدف باستهتار ولا مبالاة في قبول عودتهم الى ديارهم .

وفي ذات الوقت فإن جيبوتي تعتبر العدد الاخر المتواجد لديها من اللاجئين ومعظمهم من شباب الخدمة الاجبارية ، اسرى حرب ، لانهم شباب مدربون على السلاح ودخلوا الى اراضيها في ظل الازمة الناشبة بين الطرفين ، وهو الأمر الذي سيعقد صيغة التعاطي مع وضعهم .

لقد قامت السلطات في جيبوتي مشكورة بخطوات حثيثة اذا طرحت ثلاث خيارات لمعالجة امرهم :

1/ ان تتقدم المفوضية السامية لشئون اللاجئين التابعة للامم المتحدة بتبني رسمي لوضعهم وتتخذ كل الاجراءات اللازمة لرعايتهم عبر نقلهم خارج الأراضي الجيبوتية.

2/ ان تبادر دولة ثالثة بتحمل مسؤولية استضافتهم وينقلوا إليها فوراً .

3/ وان تعذرت تلك الحلول فليس امامهم سوى اعادتهم الى بلدهم .

وازاء هذا الوضع فقد سعى المكتب التنفيذي لطرق أي باب من شأنه المساهمة في حل وضع لاجئينا المتأزم .

وفي تطور ايجابي عدلت الحكومة الجيبوتية موقفها من خيارات حل الأزمة وبادرت مشكورة باتخاذ قرار انساني على نقلهم الى المعسكرات التابعة للامم المتحدة واحالة الملف بكامله الى المفوضية السامية لشئون اللاجئين ، ونحن اذا نتقدم بشكرنا وتقديرنا للحكومة الجيبوتية فإننا نناشد المفوضية العليا لشئون اللاجئين لبذل ما بوسعها للوصول بلاجئينا الى حل مناسب وحاسم بالتعاون مع كل الأطراف ذات العلاقة . هذا وكان المكتب التنفيذي للمجلس الوطني قد رفع مذكرة في وقت سابق الى رئيس الجمهورية الجيبوتية يناشده فيها لبذل كل ما يمكن لمعالجة كل الاشكالات التي تحول دون حسم امر اللاجئين الذين دفعوا مضطرين لدخول الأراضي الجيبوتية .

المكتب التنفيذي للمجلس الوطني الإرتري

للتغيير الديمقراطي